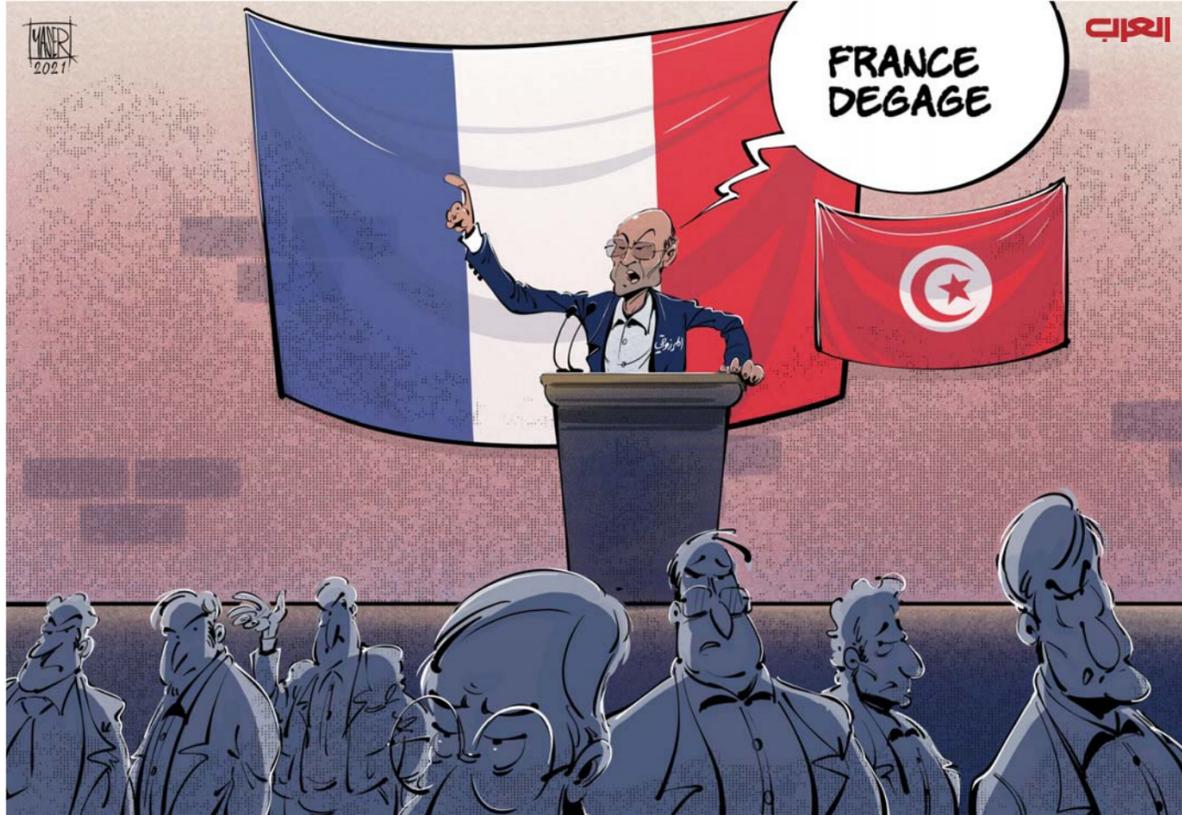


## تأجيل القمة الفرانكفونية.. مجرد تأجيل



عاملا مؤثرا في النظر إلى تأجيل القمة على اعتبار التدابير الأمنية الاستثنائية، بالإضافة إلى التكاليف المهرقة لاقتصاد مرهق، فإن رئيس الحكومة المقال يتحمل مسؤولية التقصير في المهمة التي أوكلت إليه.

أما من الناحية السياسية فإن التأجيل يُحسب لصالح تونس وليس ضدها، وذلك في سعيها لانتظار تنقية الأجواء، خاصة بين أكبر أقطاب المنظمة وهما فرنسا والجزائر. وإذا كان هناك بعض الاستياء من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فالأمر يعود إلى اعتبارات انتخابية تخصه وهي حرصه على انعقاد القمة قبل الانتخابات الرئاسية في بلاده تغذية لرصيده وخدمة لحملته.

صفوة القول أن لا حديث عن إخفاق تونسي في تنظيم هذه القمة بل العكس صحيح، ثم إن الأمر مجرد تأجيل.. وخيرها بغيرها كما يقال.

حملاتهم، يتحدثون عن أول "انتكاسة" لقيس سعيد، بعد الإطاحة ببرلمان الغنوشي وحكومة المشيشي، ويعززون تأجيل القمة إلى فشل دبلوماسي تونسي في الوقت الذي قال فيه ممثل تونس الدائم في المنظمة سليم خلبوص "أتوجه بالشكر للدبلوماسية التونسية للعمل الرائع الذي بذلته للدفاع عن مصالح بلدنا والاحتفاظ بحق تنظيم القمة".

هذا بالإضافة إلى العامل اللوجستي الذي، وإن بدا

وبالعودة إلى قمة جربة التي وقع تأجيلها إلى العام المقبل في نفس المكان، فإن "رب ضارة نافعة" كما يقول المثل، إذ سيمنح تأجيلها من الإضافة الفرصة لاستقرار الحكومة التونسية الجديدة التي "مازلت يداها في الطين"، ولم تسك بكامل الملفات لإنجاز هذا الاستحقاق الوطني والإقليمي.. وهي

رغبة من الجانب الفرنسي كما يؤكد محللون الإسلاميون وحلفاؤهم من الذين يتصبون في العنرات ويحاولون استثمارها واستعمالها في

بين فرنسا وكل من الجزائر والمغرب (العضوان في الفرانكفونية)، منذ أن قررت باريس مؤخرا تقليص عدد التاشيرات الممنوحة لمواطني البلدين، بالإضافة إلى تصريحات للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بشأن تاريخ الجزائر، ردت عليها الرئاسة الجزائرية بسلسلة إجراءات، منها استدعاء سفيرها في باريس.

هذا بالإضافة إلى الخلافات الجانبية بين الأعضاء، وصلب المنظمة نفسها، والتي لا تمثل خليطا متجانسا، إذ لا يجمعها غير استخدام اللغة الفرنسية، وبدرجات ونسب مختلفة. صرح أن هذه اللغة التي تستخدم في المنظمة الدولية، تنتشر في قارات العالم وتتمتع بجماليات أدبية وصوتية، لكنها لم تعد لغة الفتوحات العلمية والانتشارات التجارية، إذ تراجعت إلى المرتبة التاسعة في العالم لصالح اللغات الإنجليزية والصينية وغيرها.

بالانقلابية، ويحاولون تاليف الراي العام الدولي ضده.

ليس من الوجاهة الاعتقاد بأن للمرزوقي تأثيرا وازنا في فرنسا والمنظمة التي تضم 88 دولة، بواقع 54 عضوا و7 منتسبين و27 مراقبا، لكن الرجل لم يدخر جهدا في شحذ الهمم واستعداد الداخل والخارج ضد الرئيس سعيد، وكانه يناقسه في انتخابات رئاسية بل ذهب بعيدا نحو محاولة إفسال كل ما يمكن أن يضيق إلى رصيد تونس على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك تحت ذريعة أن الديمقراطية التونسية قد وقع اغتيالها بإقصاء الإسلاميين وشركائهم من الحكم.

ويمضي المرزوقي في حملة التحشيد واستعداد فرنسا ضد تونس، حتى وإن كلفه ذلك الوقوع في تناقضات تمس من مصداقيته، فهو من جهة "عروبي يقاوم بقايا الاستعمار والاستلاب الثقافي، والمس من الهوية العربية الإسلامية"، ومن جهة أخرى "حريص على الديمقراطية ووفي لمبادئ الجمهورية الفرنسية".

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قد قال لدى ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء، إنه سيسحب جواز السفر الدبلوماسي ممن "ذهب إلى الخارج يستجديه لضرب المصالح التونسية"، مؤكدا أنه "لا مجال لأن يتمكن من هذا الامتياز وهو يجوب العواصم ويلتقي عدداً من الأشخاص للإضرار بتونس" وفق تعبيره.

طبعاً لا يمكن اعتبار هذا الاستنكار والغضب الشديدين من جهة الرئيس سعيد، إقراراً ضمنياً بان تحركات المرزوقي "أنت أكلها" وحرمت البلاد من احتضان قمة المنظمة الدولية للفرانكفونية التي كانت تونس من مؤسسيها زمن الزعيم بورقيبة، بعد أن ظهرت عام 1970 في نيامي بالنيجر، لكن تحركات المرزوقي يمكن لها أن تشوش على الديمقراطية الناشئة في تونس، خصوصا وأن تونس تعيش وضعا حساسا على المستوى الاقتصادي، ذلك أن نجاح تنظيم القمة من شأنه أن يطمئن شركاء تونس وقد يجلب الاستثمارات الأجنبية التي تتوجس من حالة عدم الاستقرار.

المنظمة الفرانكفونية بدورها، تعاني مشاكل هيكلية في ظل توتر العلاقات

حكيم مرزوقي  
كاتب تونسي

القمة الفرانكفونية التي كان من المزمع عقدها بجزيرة جربة التونسية يومي 20 و21 نوفمبر المقبل تاجلت إلى خريف 2022، واتهمت أطراف عديدة الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي، بأنه يقف وراء قرار التأجيل. ورغم نفيه التدخل إلا أنه أكد ما كتبه على صفحته على الفيسبوك أن "أي دولة ديمقراطية تقبل بحضور هذا المؤتمر يعني أنها تؤيد الانقلاب وهذا لا يجوز، نحن نعتبر هذا خيانة وطعنة في ظهر الديمقراطية التونسية". وذلك ضمن ما رأى فيه تونسيون حملة يشنها ضد الرئيس الحالي قيس سعيد، مدعيا أن سعيد انقلب على الدستور، وذلك على إثر التدابير التي اتخذها بإقالة حكومة هشام المشيشي وتجميد البرلمان. ومهما كانت أسباب قرار التأجيل فإن القمة لن تغادر جزيرة الأحلام التونسية، بعد أن أسفرت النقاشات عن توافق ممثلي الدول الأعضاء حول احتضان تونس هذه القمة وتأجيل موعد انعقادها إلى سنة 2022 من أجل تأمين مشاركة حضورية واسعة وعلى أعلى مستوى وعدم الإضرار إلى عقدها عن بعد.

ليس من الوجاهة الاعتقاد بأن للمرزوقي تأثيرا وازنا في فرنسا لكن الرجل لم يدخر جهدا في شحذ الهمم واستعداد الداخل والخارج ضد الرئيس قيس سعيد وكأنه يناقسه في انتخابات رئاسية

الدورة 18 للقمة الفرانكفونية لن تغادر تونس نحو وجهة بديلة كما اشتبهت خصوم سعيد، من الذين أرادوا إفساد مزاجه في غمرة إنجازاته السياسية، وستضيق شعاعا دوليا للبلد الذي يمضي رئيسه الحالي في تصحيح ثورته بتأييد شعبي واسع، بينما يتهمه الإسلاميون وحلفاؤهم

## ليس بالغاز وحده تحيا الشعوب

الاقتصادية عندما كشف أن القرار لم يحسم بعد، وهو ما يرجح فرضية تجديد الاتفاق بعد أن ينصح الرئيس بضرورة التمييز بين الدبلوماسي والاقتصادي، أو أن الأمر لا يحتمل خلط هذا مع ذلك.

ما يجب أن تدركه القادة الحكام، أنه "ليس بالغاز وحده تحيا الشعوب"، اقتباسا من مقولة "ليس بالقمح وحده يحيا الإنسان" التي تردت كثيرا في الشارع العربي خلال السنوات الأخيرة، فكلنا قد نتردد المقولة الأولى، قياسا بقدرة القوى الكبرى في العالم على تحويل ثروات الدول الضعيفة إلى مصدر للفشل والتكبير.

ووفق نبوءة المحلل العربي، فإن الدول النفطية والغازية التي فهمت التحولات الكبرى، حولت الثروات الزائلة إلى فرصة وورقة للتهوؤ وليس نمط حياة ازلي، بينما الأخرى تتعالم عن الحقيقة وتواصل التمسك بالوهم والشعارات، فتحوّلت ثرواتها الباطنية من نعمة إلى نقمة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجزائر التي بددت على مدار عقدين من الزمن 1.2 تريليون دولار، لكنها انتهت إلى أزمة مركبة، فلا هي حافظت على حق الأجيال القادمة ولا هي خلقت ثروة من الثروة، وبت كل شيء في حكم الندرة.

في السابق كان بإمكان الشعوب والحكومات الضعيفة امتلاك هذه الثروة أو تلك بشكل حصري، لكن الآن لم يعد بإمكانها التصرف فيها على هواها لأن الأقوياء وضعا أيديهم حتى على ما لا يملكونه خارج حدودهم، وعندما يريدون ذلك يحولون النفط والغاز وأشياء أخرى إلى "حجرة دومينو ممتدة في يد صاحبها" لا تفيد في شيء وتنتهي أمهه في ربح الجولة، ولذلك فإن الحاذق الماهر هو من يستغل الفرصة وليس من ينالم عليها.

لا يمكن أن نعتمد كلياً على الغاز الجزائري، والبلدان ليسا على درجة من الغناء من أن يضعوا كل بيضهما في سلة واحدة، مهما كانت المحفزات والمغريات التي يمكن أن يحصلوا عليها من الجزائر.

صحيح أن النفط والغاز فرصة وورقة في أيدي أصحابه، لكن العبرة في استغلال الفرصة وتوظيف الورقة، وليس في أن يتحول إلى "قصة الدب"، الذي قتل صاحبه بصخرة من أجل أن

يزبح ذبابة عن وجهه، وما أشبه حكاية أنبوب الغاز الجزائري المار إلى إسبانيا عبر المغرب بالقصة المذكورة.

لا أحد ينفي حدة التوتر المتصاعد بين الجزائر والمغرب، ومهما كانت وجهة الأسباب المطروحة هنا وهناك، ومهما كانت المصالح المتنازعة، فإن تدخل العامل الاقتصادي مع العامل الدبلوماسي لا يمكن أن يحفظ حتى المصالح نفسها، رغم أن المنطق السياسي يؤكد على أنه "لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، بل هناك مصالح دائمة".

وفي الماتور الجزائري يقال "خاصم واحفظ مكان البصل"، وفيه يروى أن صديقين ارتكبا جريمة قتل، ودفنا الضحية في مكان مزروع بالبصل، لكنهما تخصصا بعد ذلك، ووصلت بهما الخصومة إلى القضاء، وأمام القاضي، خاطب أحدهما الآخر، للتمييز بين الخصومة والسر المدفون وعدم الخلط بين هذا وذاك، بالقول "خاصم واحفظ مكان البصل"، ويقصد بذلك تتخاصم لكن المصلحة الكبرى تبقى محفوظة.

من حق الجزائر أن توظف أوراقها في صراعات المصالح كما هو جار في كل بقاع العالم، لكن الإشكال على ما يبدو في ترتيب وتصنيف تلك المصالح وفي كيفية الدفاع عنها. فإسبانيا وإيطاليا

ولنا في النموذجين الإيراني والفنزويلي خير دليل، فجربة قلم لرعاة المصالح في الغرب، لم يعد بإمكان إيران حتى شرب نفلها، ولأن فنزويلا تعجز عن توفير قطع غيار لمصافي النفط فقد شارفت البلاد على الإفلاس.

صحيح أن النفط والغاز فرصة وورقة في أيدي أصحابه، لكن العبرة في استغلال الفرصة وتوظيف الورقة، وليس في أن يتحول إلى "قصة الدب"، الذي قتل صاحبه بصخرة من أجل أن

يزبح ذبابة عن وجهه، وما أشبه حكاية أنبوب الغاز الجزائري المار إلى إسبانيا عبر المغرب بالقصة المذكورة.

لا أحد ينفي حدة التوتر المتصاعد بين الجزائر والمغرب، ومهما كانت وجهة الأسباب المطروحة هنا وهناك، ومهما كانت المصالح المتنازعة، فإن تدخل العامل الاقتصادي مع العامل الدبلوماسي لا يمكن أن يحفظ حتى المصالح نفسها، رغم أن المنطق السياسي يؤكد على أنه "لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، بل هناك مصالح دائمة".

وفي الماتور الجزائري يقال "خاصم واحفظ مكان البصل"، وفيه يروى أن صديقين ارتكبا جريمة قتل، ودفنا الضحية في مكان مزروع بالبصل، لكنهما تخصصا بعد ذلك، ووصلت بهما الخصومة إلى القضاء، وأمام القاضي، خاطب أحدهما الآخر، للتمييز بين الخصومة والسر المدفون وعدم الخلط بين هذا وذاك، بالقول "خاصم واحفظ مكان البصل"، ويقصد بذلك تتخاصم لكن المصلحة الكبرى تبقى محفوظة.

من حق الجزائر أن توظف أوراقها في صراعات المصالح كما هو جار في كل بقاع العالم، لكن الإشكال على ما يبدو في ترتيب وتصنيف تلك المصالح وفي كيفية الدفاع عنها. فإسبانيا وإيطاليا

ولا زلت أذكر شعارات الحكومة الجزائرية منذ ثمانينات القرن الماضي، حول التحرر من التبعية النفطية وإيجاد الاقتصاد البديل، لكن ما هي العقود تجر بعضها بعضا ولم يتحقق أي شيء من تلك الشعارات، ولا زالت الجزائر تضبط حساباتها على ما يتدفق من أبار

الصحراء وعلى ما ستحدده الأسواق الدولية، وجاءت أزمة العام 2014، وتلتها أزمة كورونا لتضع الجميع أمام الحقيقة المرة.

ويعد أكثر من 13 عاما من نبوءة المحلل العربي، تاكد أن الجزائر ضيعت الفرصة، ويبدو أنها لم تستفد بعد من المفهوم المخدر للنفط، فهي لا زالت تدن إلى عهد المقايضات، غير مدركة أن القوى الكبرى لم تعد تسمح بالتوظيف السياسي للنفط والغاز ضد مصالحها،

عربي، إن هذه آخر فرص الدول النفطية والعربية تحديدا، إما أن تستفيد من الطفرة الحاصلة وتحول إلى دول ناشئة، أو تضع الفرصة كما ضاعت

الفرص السابقة وتبقى إلى الأبد تحت سيطرة الآخرين، وانطبق التحليل على الجزائر فهي واحدة من المجموعة المصدرة للنفط والغاز، فقد بددت عائدات غير مسبوقة قدرت بـ1200 مليار دولار،

وهي الآن تجد نفسها أمام المجهول. ويبدو أن الأنظمة السياسية الريعانية لم تستوعب الدرس إلى حد الآن، لأنها لا زالت تبني جميع حساباتها على ثروة زائلة، ولم تستطع التحرر منذ عقود من عقدة هذه "النقمة"، أو القدر المحتوم على شعوبها، فالكل يضع يده على قلبه كلما تحرك مؤشر الأسعار إلى الأعلى أو الأسفل.

صابر بليدي  
صحافي جزائري

يرى مؤرخون أن اكتشاف النفط بجنوب البلاد خلال خمسينات القرن الماضي، أهم سبب لتمسك فرنسا بالجزائر وبذلتها كل الإمكانيات لإخماد ثورة التحرير، وفوق ذلك ناورت بكل المسائل خلال المفاوضات التي دارت بينها وبين وفد جبهة التحرير من أجل الاحتفاظ بالصحراء. والآن مرت ستة عقود على استقلال الجزائر النفطية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح، ماذا فعلت وماذا حققت بهذا النفط في صانقة عام 2008، تجاوزت أسعار النفط سقف الـ140 دولارا أميركيا للبرميل الواحد، وحينها قال محلل

